الاتجـــاه الريعى للدولة فى مصر(١)

الدكتور محمـــــد دويـــدار

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسى
بكلية الحقوق ـــ جامعة الاسكندرية

لمناقشة الفرضية الخاصة بالاتجـــاه الريعى للدولة فى مصر ، وهى فرضية قدمناها فى بعض كتاباتنا منذ نهاية السبعينات(٢) ، نقترح أن نرى أولا ، **مقولة الريع** عبر الفكر الاقتصادى ، وابتداء منها نرى ، ثانيا ، فكرة **الطبقة الريعية** ، ثم نتفق ، بعد تسلحنا بالأداة الفـــكرية الأســـاسية ، الى الموقف الاقتصادى الراهن فى مصر ، فى حركته التاريخية ، للتعرف على أهم مشكلاته الاقتصادية وعلى سياسات الدولة فى شأنه ، لنرى أخيرا ، ابتداء من الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة فى مصر ، بأى معنى نتصور الاتجاه الريعى لهذه الدولة .

أولا ـــ مقولة الريع عبر الفكر الاقتصادى :

كان الريع ، وهو فى الأصل الدخل الذى يحصل عليه مالك الأرض ، محلا لنقاش دام قرنين من تاريخ الاقتصادى السياسى ، هما فى الواقع قرنى ميلاد العلم(٣) ، بل أن النقاش حول الربع قد استقر فى مرحلة تالية ، مرحلة

---

(١) محاضرة القيت فى الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع فى السادس من يناير ١٩٨٥ .

(٢) أنظر فى ذلك مؤلفنا الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ و « الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى » ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨٢ . وكذلك

La politique économique del'Infitah et la constmction industnelle (Le cas de l'Egypte). مصر المعاصرة العدد ٣٩٧ يوليو ١٩٨٤ ، ص١٦٩ ـــ ١٩٠

(٣) أنظر فى ذلك مؤلفنا ، مبادىء الاقتصاد السياسى ، الطبعة الرابعة ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ ، الطبعة الخامسة ، تحت الطبع ، منشـــأة المعارف بالاسكندرية . وكذلك مؤلفنا باللغة الفرنسية ، الاقتصاد السياسى علم اجتماعى، فرنسوا ماسبيرو ، باريس ، الطبعة السادسة ١٩٨١ . (هذا المؤلف مترجم اللغات الأسبانية والايطالية والبرتغالية) .

تطور علم الاقتصاد السياسى وحتى يومنا هذا(٤) . **ومع استمرار النقاش** حول الريع لم تكن النظرة له واحدة عند المفكرين المختلفين .

ففى فترة التحول الرأسمالى من خلال تراكم رأس المال التجـارى وقيام الدولة المركزية وقيامها بدور محورى فى خلق الســوق المحلية ، القومية ، وتوسيع السوق فى الخارج واجتياح هذه الدولة لايرادات تجد مصدرها الرئيسى فى الضرائب ، وخاصة تلك التى تفرض على النشـــاط الاقتصادى الذى كان لايزال **النشاط الغالب** ، أى النشـــاط الزراعى ، فى هذه الفترة تصور الرواد الانجليز للمدرســـة التقليدية **الريع فى علاقته بالضريبة** ، مع ارهاصات الريع الفرقى عند **ويليام بتى** . فالريع عنده(٥) ، أولا ، الجزء من الناتج الذى يحصل عليه مالك الأرض . هذا الجزء يساوى، فى رأى بتى ، الفائض المتحقق فى الانتـــاج الزراعى . وهو يتضمن الربح الذى لم يتميز عنده بعد . وعليه يتوزع الناتج الزراعى (الصـــافى) بين الأجور (أى ما يحصل عليه العمال) والريع (ما يحصل عليه مالك الأرض). بالاضافة الى ذلك نجد عند ويليام بتى ارهاصات لفكرة الريع الفرقى . هذا الريع يرد الى سببين : اختلاف الأرض فى الخصوبة واختلاف الأرض فى موقعها (قربا أو بعدا) من السوق .

ابتداء من هذا التصور يرى بتى فى ريع الأرض الشكل العادى للفائض بصفة عامة بينما لايزال وضع الربح غير محدد . فالربح الذى يحصل عليه من يستغل الأرض استخداما لوسائل انتاج يملـكها ملـكية فردية وللعمل الأجـير ، أى الربح الذى يحصل عليه الرأسمالى الذى لا يملك الأرض ، يظهر على أحسن الفروض وكأنه جزء من الفائض ينتزعه الرأسمالى من مالك الأرض . هذه النظرة نجد تفسـيرها فى الخصائص التى يتميز بهـا الموقف فى الوقت الذى كان ويليام بتى يكتب فيه ، حيث سكان الريف ما زالوا يمثلون الأغلبية الساحقة فى المجتمع ، وحيث ملكية الأرض ما تزال تظهر كالشرط الأساسى للانتاج ويظهر مالك الأرض كالشخص الذى يختص نفسه بالعمل الفائض من المنتجين المباشرين فى الزراعـــة وذلك لمـــا يتمتع به من احتكار لملكية الأرض .

وفى واقع المجتمع الفرنسى فى القرن الثامن عشر الذى يتميز بظهـــور الأهمية الـــكيفية لطريقة الانتاج الرأسمالية وهى تشق طريقها فى اطـــار

---

(٤) أنظر فى تاريخ هذا النقاش الدراسة القيمة التى نجدها عند

J.L Guigou, La Rente Foncière, Le sthéories et leur évolution depuis 1650. Economica, Paris, 1982.

وهى دراسة موسوعية فى غاية الافادة وان كنا لا نشارك المؤلف فى كل النتائج التى ينتهى اليهـــا .

(٥) ص ٣٢ وما بعدها من كتابه Traité des taxes et contributions رجعنا اليه فى الترجمة الفرنسية لمجموعة الأعمال الاقتصادية بويليام بتى :

Les œures économiques de Sir William Petty, traduit par H. Dussauze et M. Pasquier, V. Giard and E. Briere, 2 tomes, Paris, 1905.

المجتمع الاقطاعى ، ذلك المجتمع الذى كانت قواه الاقتصادية قد استنفذت ليس فقط بفعل الأزمة فى داخل التكوين الاجتماعى الاقطاعى نفسه وانما كذلك بسبب الأعباء الثقيلة للحروب الاستعمارية التى كانت تخوضها فرنسا ، نقول فى هذا الواقع يتصور الفيزوقراطيون ، الرواد الفرنسيون للمدرسة التقليدية ، **الريع فى علاقته بالطبيعة أو بالعمل الوحيد ، فى نظرهم ، الذى تجعله الطبيعة منتجا ، العمل الزراعى** . ويتمثل الريع فى كل الناتج الصافى تنتجه الطبقـــة ، أى طبقـــة المنظمين الزراعيين (التى تســـتأجر الأرض من طبقة الملاك) ومن تستخدمهم الطبقة المنتجة من قوة عاملة . ويـــكون الناتج الصافى مساويا لاجمالى ما ينتج فى الزراعة مخصوما منه ما أستهلك من وسائل الانتاج المعمرة (التسبيقات الأولية) وما أستخدم من مدخـــلات جارية وما هو لازم لاستهلاك الطبقة المنتجة (التسبيقات الســـنوية) . هذا الناتج الصافى تأخذه الطبقة المالـــكة ، طبقة ملاك الأراضى ، فى صورته النقدية ، كريع للأرض . وهى تحصل عليه بفضل ملـــكيتها للأرض . وهى ملـــكية تعد فى نظر الطبيعيين ، وفقا لمنهجهم غير التاريخى ، حقا طبيعيا وضروريا للنظام الطبيعى للمجتمع . ويمثل الريع العقارى المصدر النهـــائى لضريبة وحيدة يوصى الطبيعيون بفرضها لتكون المصدر الأساسى لايرادات الدولة .

ويعاود **دافيد ريكاردو** ، ابتداء مما كتبه آدم سميث ، مناقشة موضوع الريع فى الثلث الأول من القرن التاسع عشر فى فترة أدى فيهـــا الضغط السكانى ، الذى أثارته عملية تراكم رأس المـــال ، وخاصـــة رأس المـــال الصناعى ، وحروب نابليون الى ارتفاع أثمان المواد الغـــذائية (وخاصة القمح) وزيادة النصيب النسبى للريع العقارى على حساب الدخول الأخرى وخاصة الربح . وفى الوقت الذى يعتبر فيه آدم سميث الريع « الثمن الذى يدفع لاستعمال الأرض . وهو بالطبيعة ثمن احتكار(٧) » يتصور ريكاردو **الريع فى علاقته بخصوبة الأرض** . ولـــكنه يعرض له فى **اطار العلاقة بين ملاك الأراضى والطبقتين الرأسمالية والعاملة أثناء عملية تراكم رأس المال للتعرف على أثر وجود الملـــكية العقارية ، بما تحصل عليه من ريع ، على النصيب النسبى للربح ، من خلال الأجور فى تأثرها بأثمان المواد الغذائية التى تنتج فى الزراعة . والربح هو المصدر المباشر للتراكم .**

---

(٦) أنظر على الأخص مقالات فرنسو اكينيه عن الحبوب والمزارعين والجـــدول الاقتصادى ، منشورة بالاضافة الى كتاباته الأخرى ودراسات معاصرة عنها فى :

F. Quesnay et la Physiocratie, INED, 2 tomes, Paris, 1958.

وأنظر كذلك الباب الأول من :

M. Dourdar, Las Schémas de Reproàuction et la Méthodologie de la planification solisliste, Editions Tiers-Moxde, Alger, 1964.

(٧) A. Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of Wealth of Nantions, Ward, Lock and Co., London, 1838, p. 128.

فاذا تصور ريكاردو الريع فى علاقته بخصوبة التربة فى اطار هذه العلاقة فانه يعالجه منهجيا ابتداء من تساؤل أساسى خاص بالقيمة النسبية للسلع وبأنها تتحدد بالكمية النسبية من العمل اللازم لانتاجها .

فبعد أن يتعرض لهذا التساؤل يحاول أن يرى ما اذا كان « الاختصاص بالأرض (أى ملكيتها ملكية خاصة) ، ومن ثم خلق الريع ، سيحدث أى تغيير على هذا المبدأ العام فى تحديد القيمة النسبية للسلعة(٨) » . هذا التصور للريع فى علاقته بخصوبة التربة يتبلور فى اطار التصور العام للدخول فى فكر ريكاردو وفى الفكر الكلاسيكى بصفة عامة : على أساس وجود ناتج فائض يطرح الاقتصادى الكلاسيكى على نفسه السؤال الخاص بمسألة توزيع هذا الفائض من خلال نظام اثمان على نحو يمكن من تجدد الانتاج . ويلعب الافتراض المسبق لمعدل موحد للربح (أى لمتوسط الربح) دورا حاسما فى الاستدلال . فعلى أساس فكرتى الفائض الذى تخلقه القدرة الانتاجية للعمل وتجدد الانتاج من فترة لأخرى يحاول الاقتصادى الكلاسيكى أن يرجع الصور المختلفة للدخول ، بما فيها الريع العقارى ، الى وحدتها الداخلية ويستخلصها من الشكل العام الذى يتجاورون فى ظله على نحو من السواء . هنا نكون بصدد محاولة لفهم الارتباط الوثيق بين الأنواع المختلفة للدخول عن طريق فوزها عن الصور المتعددة لمظهر وجودها الخارجى ، أى عن صور وجودها الفينو مينالى) . ولا يشذ الريع عن ذلك . فالريع عند ريكاردو « ذلك الجزء من ناتج الأرض الذى يدفع لمالكها لكى يكون لنا الحق فى استغلال القدرات المنتجة الأصلية للتربة ، وهى قدرات غير قابلة للفناء »(٩) وهو يفرق بين الريع المطلق والريع الفرقى . فالأول هو الدخل المرتبط باستغلال الأرض ، يدفع للمالك لأن « الأرض غير محدودة المساحة » ، أى لأن عرض الأرض ثابت(١٠) . أما الريع الفرقى فهو الفرق بين الدخل (دخل مالك الأرض) المرتبط باستغلال أرض ما والدخل المرتبط باستغلال أرض أخرى أقل انتاجية من الأرض الأولى ، اما لأن تربة الثانية أقل خصوبة أو لأنها أبعد عن السوق(١١)) وانما يلزم استغلالها لاشباع الطلب على المنتجات الزراعية .

فالريع يرجع اذن الى « جزء من ناتج الأرض » ، الى الناتج الفائض . وعليه يكف الريع عن أن يكون ذى وجود مستقل وينفصل عن مصدره الظاهرى . أى الأرض ، على نفس النحو الذى يتميز فيه الربح (والفائدة)

---

(٨) وبهذا التساؤل يبدأ ريكاردو الباب الثانى من كتابه « مبادىء الاقتصاد السياسى والضرائب » ، وهو الباب الذى يخصصه للريع يتعرض له بعد أن تعرض فى الباب الأول المبدأ العام فى القيمة .

(٩) D. Ricardo, the Principles of Political Economy and Taxation, Everyman's Liberary, London, 1927, p. 33.

(١٠) نفس المرجع ، ص ٣٥ .

(١١) نفس المرجع ، ص ٣٥ وما بعدها . .

عن شكلهما الشخصى بالبصر بكونهما جزء من الناتج الفائض . على هذا النحو ترد كل صور دخول الملكية ، أى كل ما لغير العامل من أجزاء من قيمة السلعة ، الى صورة وحيدة ، هى صورة الفائض .

اما **كارل ماركس** فيتصور **الريع فى علاقته مباشرة بالملكية الخاصة للتربة لاحتكار طبقة اجتماعية معينة للأرض(١٢)** . ويمثل الريع الشكل الذى تحقق به الملكية العقارية نفسها اقتصاديا . ويكون بذلك التعبير عن العـــلاقة بين طبقة ملاك الأراضى والطبقات الاجتماعية الأخرى ، الطبقة الرأســمالية والطبقة العـــاملة ، وانمـــا مع افتراض أن الزراعة تصبح هى الأخـــرى رأسمالية . **فى هذه الزراعة التى تسيطر عليها علاقات الانتاج الرأســمالية يمثل الريع جزءا من فائض القيمة المنتج فى الزراعة** . هو جزء من فائض القيمة يحصل عليه مالك الأرض ويكون دخلا له . ولكنه دخل غير مكتسب . فمالك الأرض لا يسهم فى عملية العمل الاجتماعى ولا يبيع قوة عمله . هـــو يحصل على الريع بوصفه المالك القانونى للأرض التى نستخدم فى اطـــار الانتاج الرأسمالى استخداما ينتج عنه فائض القيمة .

ويتوقف الريع على المستوى الذى وصلت اليه العملية الانتاجيـــة فى المجتمع وعلى تطور اقتصاد المبادلة بصفة عامة : فمع تطور اقتصاد المبادلة القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتقسيم العمل تتطور قوى الانتاج، وعلى الأخص فى جمال النشاط الصناعى الذى يمثل درجة أعلى من درجـــات سيطرة الانسان على قوى الطبيعة ، وهو ما يعنى زيادة انتاجية العمـــل وزيادة فائض القيمة . ومع التوسع فى غير الزراعة توسعا يعتمـــد على الزراعة فيما يتعلق بالمواد الغذائية والمواد الأولية ، تزيد قدرة الملكيـــة العقارية ، بفضل احتكارها للتربة ، على الاختصاص بجزء من فائض القيمة. وهو ما يزيد الريع ويرفع من ثمن الأرض (الذى هو فى الواقع ليس ثمنـــا لشراء الأرض ، فالأرض ليست نتاجا للعمل ومن ثم لا قيمة لها ، وانمـــا ثمنا لشراء الريع الذى يحصل عليه من يحتكر ملكية الأرض على مدار عدد من السنوات) ، وذلك دون دور يلعبه المالك العقارى . الأمر الذى يزيد من حدة الصراع بين الطبقة الرأسمالية وطبقة ملاك الأراضى ، وانمـــا طالمـــا أن الطبقة العاملة لم تصبح بعد ، كميا وكيفيا ، مهددة للتنظيم الحـــالى القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج : الأرض وغير الأرض .

فالريع اذن ، فى نظر ماركس ، هو جزء من فائض القيمة الذى ينتج فى الزراعة . يزيد على ذلك أنه ، أى الريع ، **يمثل شيئا فوق متوسط معدل فائض القيمة الذى يتوقع المزارع الرأسمالى ، شأنه فى ذلك شـــأن أى رأسمالى ، الحصول عليه من استخدامه لرأس ماله** . وذلك لأنه اذا كانت المنافسة تؤدى الى مساواة معدل فائض القيمة فى فروع الانتاج المختلفـــة التى تستخدم كميات متساوية من رأس المـــال (اذ تسمح المنافسة بانتقال

(١٢) K. Marx, Capital, Vol. III, Moscow, 1959, ch. 37, 38 and 39.

رأس المـــال من الفروع ذات المعدل المنخفض لفائض القيمة الى الفـــروع ذات المعدل المرتفع لفائض القيمة ، وذلك وحتى يتم التساوى فى المـــدى الطويل) فان **الملكية الخاصة الأرض** تحول دون التدفق الحر لرأس المـــال فى الزراعة ودون الانتقال الحر لفائض القيمة من الزراعة الى النشـــاطات الأخرى ، فوجود الأرض بكمية محدودة وشروط تأجيرها للزراع تجعل من الصعب تدفق رؤوس الأموال فى الزراعة . ينتج عن ذلك أن معـــدل فائض القيمة المنتج فى الزراعة يفوق معدل فائض القيمة المنتج فى فروع النشـــاط الأخـــرى .

ولكن هذا لا يعنى أن الزيادة فى فائض القيمة المنتج فى الزراعة (بالنسبة لفائض القيمة المنتج فى فروع النشاط الأخرى ، غير الزراعية) تذهب الى المزارع الرأسمالى (الذى يستأجر الأرض من مالكها ويستخدم العمل الأجير فى زراعتها بقصـــد تحقيق الربح النقدى) وانما تذهب الى مـــالك الأرض بما لملاك الأرض من احتكار (ملكية أو سيطرة فعلية) يمـــكنهم من الحصول عليها فى شكل ريع . وهو احتكار يمكنهم كذلك من رفع الريع كلما زاد فائض القيمة المنتج فى الزراعة (وهو ما يعنى تناقص الجزء النسبى من فائض القيمة الذى يبقى للمزارع الرأسمالى فى صورة ربح ، ومن هنـــا جـــاء التناقض بين طبقة ملاك الأراضى والطبقة الرأسمالية فى الزراعة) .

اذا كانت هذه طبيعة الريع فى نظر ماركس ، **كيف يتحدد هذا الريع ؟** بصرف النظر عن الفروق التى توجد بين الأراضى المختلفة من حيث خصوبة التربة بها أو من حيث بعد الأرض أو قربها من السوق ، تحصل كل الأراضى، بما فى ذلك أسوأها ، ما دامت محلا للملكية الخاصة ، على حـــد أدنى من الريع ، اذ مجرد وجود طبقة مالكة للأرض يتضمن أن أفراد هذه الطبقـــة ، أى الملاك ، يستطيعون أن يحددوا كيف تستخدم الأرض وأنهم لن يتخلوا عن استخدامها لفترة معينة دون مقابل . هذا الحد الأدنى الأساسى الذى يلزم دفعه كريع بالنسبة لـــكل الأراضى يســـمى **بالريع المطلق** ، ينتج عن **احتكار ملكية الأرض . ويتوقف القدر الذى يدفع كريع مطلق على مدى توفر الأرض الزراعية (بالنسبة للقوة العاملة التى تستطيع فلحها) والطـــلب على المنتجات الزراعية .** ففى البلدان المكتظة بالسكان والتى لا يوجد فيها أراضى جديدة يمكن استخدامها دون جهد كبير .

هذا الريع المطلق يحصل عليه كل مالك للأرض بصرف النظـــر عن درجة خصوبة تربتها . ومالك أسوأ أنواع الأرض لا يحصل الا على هذا الريع . أما مالك الأرض الأكثر خصوبة أو الأقرب للسوق فيحصـــل على ريع اضافى يسمى بالريع الفرقى ينتج من **احتكار استعمال** أرض تفـــوق أرض أخرى فى الخصوبة أو تقرب عنها من السوق . ذلك هو **احتـــكار المشروع الرأسمالى** الذى **يوجد على الأرض الزراعية .**

يقوى المركز الاحتكار للطبقة المالكة للأرض ويزيد الريع(١٣) .

هذا الريع المطلق يحصل عليه كل مالك للأرض بصرف النظر عن درجة خصوبة تربتها . ومالك أسوأ أنواع الأرض لا يحصل الا على هذا الريع . أما مالك الأرض الأكثر خصوبة أو الأقرب للسوق فيحصل على ريع اضافى يسمى بالريع الفرقى ينتج من **احتكار استعمال** أرض تفوق أرض أخرى فى الخصوبة أو تقرب عنها من السوق . ذلك هو **احتكار المشروع الرأســمالى الذى يوجد على الأرض الزراعية .**

وفى نهاية القرن التاسع عشر يتغير موقف الفكر البرجوازى ، ممثــلا هذه المرة بالنتاج الفكرى **للمدرسة الحدية أو النيوكلاسيكية ،** من الريع . وقد تبلور هذا الفكر الاقتصادى فى وسط تاريخى يتطور فيه النظام الرأسمالى ليكون النظام العالمى حيث طريقة الانتاج الرأسمالية تتطور لتغطى الأجزاء المختلفة من العالم .

فى داخل المجتمعات الرأسمالية نشهد تبلور القوى الاجتماعية التى تمثل نقيض المجتمع الرأسمالى ، الطبقات العاملة ، وتطور تنظيمها نقابيا وسياسيا وقد انعكس تنظيم هذه القوى فى التوصل الى تحديد الأهداف التى تســعى الى تحقيقها دفاعا عن مصالحها وفى صراعها فى سبيل تحقيق هذه الأهداف. اى انعكس تنظيم هذه القوى فى رسم سياسات تتبعها فى الحياة الاجتماعية. وقد اعتنقت مثل هذه السياسات بواسطة « غالبية النقــابات العماليــة البريطانية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وبواسطة النقــابات الألمــانية التى تطورت تدريجيا بعد ١٨٦٨ ، وكذلك بواسطة النقــابات التى تنتمى الى اتحاد العمل الأمريكى الذى تكون فى ١٨٨٦ .. وكان العــدد الأكبر من نقابات القارة (الأوربية) حليفا للأحزاب الاشتراكية الماركسية .

---

(١٣) فاذا ما كانت مساحة الأرض القابلة للزراعة غير محدودة بالنسبة لعــدد من يزرعون فان الأرض لا تكون محلا للملكية الخاصة ، ولا يدفع فى مقابل استخدامها ريع ، هذا اذا كان الأمر كذلك بالنسبة لكل أجزاء المجتمع الذى يحتويه تنظيم سياسى واحد . أما اذا كان ذلك هو الحال فى بعض مناطق المجتمع دون البعض الآخر فان الارض لا تكون محلا لملكية خاصة وان كان من المقصود أن يجبر الفلاح على التخلى عن جزء من ناتج عمله للطبقــة المسيطرة على مستوى المجتمع بأكمله . والظاهر أن ذلك كان هو حال بعض أجزاء مصر العليا ، الصعيد ، حشية الحملة الفرنسية ، فى دراسة عن نظام الضرائب على الأطيان وعن الادارة الاقليمية فى مصر فى السنوات الأخيرة من حكم المماليك يقول لانكريه « فى كل الجزء من الصعيد الواقع بين جرجا وشلالات اسنا لم تكن الأراضى المتعلقة بكل قرية موزعة على الفلاحين بأجزاء محددة كما فى مصر السفلى ، لكنها على نحو ما ملكية مشاعة للجميع ووتزع على كل حسب امكانياته فى الزراعة . وحيث أن عدد الفلاحين محدود على الدوام تقريبــا بالنسبة لمساحة الأراضى القابلة للزراعة ، فانه يمكن لأى فلاح مهما كان المكان الذى ينتمى اليه أن يشارك فى التوزيع أن يحصل على جزء من تقسيم الأرض) ويقول بالنسبة لأرض الفلاحين فى مصر الوسطى انه « يجهل ما اذا كان لهم حق بيعها أم لا ، ولكن حيث أن مساحة الأرض كانت أكبر بكثير من عدد الفلاحين كانت عمليات البيع لهذا السبب مستحيلة »، ص ٢٩ ، ص ٣٠ ، المجلد الخامس من وصف مصر ، تأليف علماء الحملة الفرنسية ، ترجمة زهير الشايب ، مكتبة الخانجى بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ .

واعتنقوا برامج تنادى بالثورة الاجتماعية كهدف نهائى »(١٤) . معنى ذلك أنهم اعتنقوا ، كأساس نظرى لنشاطهم النقابى والسياسى النظـــرية الماركسية وخاصة نظرية العمل فى القيمة التى تجد جذورها فى النظـرية التقليدية وخاصة فى تحليل ريكاردو . من هنا كانت نقطة البدء الأيديولوجية (وغير العلمية) التى نجدها عند بعض مؤسسى المدرسة الحديثة كجوفنس مثلا الذى يهدف الى التوصل الى بديل لنظرية ريكاردو « ذلك الرجل البارع، وانما بروح مزورة ، الذى حول مسار عربة علم الاقتصاد ليطلقها على طريق خاطىء » ، بديل يبين أن « الأجور (أى العمل) هى أثر لقيمة الناتج وليست سببا لهـــا »(١٥) البديل النظرى يقصد اذن لاستخدامه فى الصراع السياسى فى مواجهة الطبقة العاملة .

فى مثل هذا الوسط يصبح من المستحيل ، بالنسبة لمفكرى المدرسة الحدية ، وضع الملكية الخاصة للأرض ، ومن ثم الريع ، محلا للتســـاؤل ، لأن ذلك يعرض كل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج (الأرض وغير الأرض) للخطـــر .

وتقوم نظرة الحديين للعلاقات الاقتصادية على تشييء هذه العلاقات، فهى ليست من قبيل العلاقات الاجتماعية بين الأفراد (والمجموعات والفئات والطبقات) وانما من قبيل العلاقة بين الفرد (من قبيل الرجل الاقتصادى ، والأشياء النادرة ، أى السلع . وارتكازا على فكرتى عنصر الانتاج والتوازن يحاول الاقتصادى الحدى تحديد أثمان السلع وخـــدمات عناصر الانتـــاج (ومنها الأرض) (ومن ثم الريع) التى تتوافق مع وضع التوازن .

وعليه تعرض العلاقات فى اطار توزيع الدخول ، بالنسبة للاقتصادى الحدى ، فى شكل أرض — ريع ورأس مال — فائدة وعمل — أجور وتنظيم — ربح . ويبدو له أن هذه العلاقات توجد مباشرة فى الظواهر فى ظـــل هذا الشكل كما تعيش بهذا الشكل فى وعى الأفراد الذين يحتويهم الانتـــاج الرأسمالى . فيوجد للدخول المختلفة مصادر مختلفة : الريع يجد مصدره فى الأرض ، والفائدة وتجد مصدرها فى رأس المـــال ، والأجور وتجـــد مصدرها فى العمل ، والربح ويجد مصدره فى التنظيم . فاذا ما رد كل منهم الى مصدر مختلف يعنى ذلك أنه لا تجمعهم رابطة واحدة ، أى لا توجـــد

---

١٤. W. Ashworth, A Short History of the International Economy Since 1850. Longmans, London, 2nd edition, 1965, p. 117.

١٥. S. Jevons, Théorie d'économie politique, Tradiut par H.E. Barrault and H. Alfassa, V .Giard and E. Briere, Paris, 1909, p. 42 - 50.

H.J. Clark, Distribution in W. fellner and B. F. Halley (eds.), Readings in the Theory of Income Distribution, Allen and Unwin, London, 1954, p. 64 - 65.

روابط بينهم . فاذا غابت هذه الروابط فلا يمكن أن تكون متناقضة . فاذا ما تعاونوا مع ذلك فى الانتاج نكون بصدد تعاون يقوم على التجانس والانسجام . ومن الانتاج يكون الوصول الى التوزيع باستدلال خطى .

وعليه لا يحكم ريع الأرض بقانون خاص : فالأرض مال اقتصادى . شأنها فى ذلك شأن الأموال الأخرى ، لأنها نافعة ونادرة ، وثمن أى مال هو نتيجة لقيمة استعماله ، ومن ثم يكون للأرض ثمن (أى لخدمة الأرض كعنصر انتاج ثمن) يسمى الريع وهو يتحدد بتوافق الطلب على الأرض مع عرضها فى أسواق استئجار الأراضى(١٦) . ويدفع الريع لأن عرض الأرض منعدم المرونة ، وهو ما يعنى الندرة الكبيرة للأرض . وهو يدفع حتى فى الحالة التى تكون فيها قطع الأرض غير متجانسة (من حيث الخصوبة ، أو من حيث موقعها من السوق) . فالفرق بين قطع الأرض لا يفسر دفع الريع وانما يثير فروقا فى الريع الذى يدفع للأراضى التى تختلف فيما بينها (فى الخصوبة أو فى الموقع من السوق) .

فاذا ما قيل أن الريع العقارى هو ما يدفع لعنصر الانتاج (الأرض) ذى العرض منعدم المرونة (أى النادر جدا) **كف الريع ، فى نظر المدرسة الحدية ، عن أن يكون ظاهرة تنتمى الى المجال الزراعى فقط . وأصبح الريع العقارى مجرد مثل يوضح ، مع غيره من الأمثلة ، وجود أنواع من الريع الاقتصادى تدفع لكل عناصر الانتاج اذا ما كان عرضها منعدم المرونة .**

وهكذا لم يعد الريع محكوما بقانون خاص ، أى لم يعد يعتبر دخلا مختلفا عن غيره من الدخول المثلة لأثمان « خدمات عناصر الانتاج » . ولم يعد قاصرا على الأرض « كعنصر من عناصر الانتاج » وانما تعداها الى كل عنصر يكون عرضه منعدم المرونة . وينتهى الأمر ، عند الحديين ، **يتصور الريع فى علاقته بدرجة استجابة عرض احدى القوى ، احدى عناصر الانتاج « التى تظهر فى السوق على سطح الحياة الاقتصادية ، أى فى مجال التداول » .**

ذلك هو مفهوم الريع عند المدارس المختلفة للفكر الاقتصادى فى المراحل المختلفة لتطور المجتمع الرأسمالى ، من رواد المدرسة الكلاسيكية ومؤسسيها ، الى ماركس ، الى المدرسة الحدية . والريع عندهم ، باستثناء المدرسة الحدية ، هو الدخل الذى تحصل عليه طبقة ملاك الأراضى ، وابتداء من مقولة الريع ومن طبيعة الطبقة الارستقراطية التى تحصل عليه ، وموقفها التاريخى الرجعى من تطور المجتمع الرأسمالى ظهرت فكرة الطبقة الريعية .

---

(١٦) C. Menger, Principles of Economics, The Free Press, Glencoe, Illinois, 1950, p. 166 and sqq.

ثانيـــا فكرة الطبقـــة الريعيـــة :

أيا كانت نظرة المفكرين ، من الكلاسيك ومن الماركسيين ، للريع فهم يجتمعون حول ادانة طبقة ملاك الأراضى ، صراحة أو ضمنا ، ومن ثم ادانة الدخل الذى تحصل عليه ، أى الريع . ففرنسواكينيه رغم حياته مع هـــذه الطبقة وخدمته لها كطبيب ، لا يسبغ عليها الصفة المنتجة فى الوقت الذى يمجد فيه الانتاج وتجدد الانتاج ويطالب بزيادة الانتاجية . وآدم ســـميث يصم ملاك الأراضى بأنهم « يسعون الى أن يحصدوا حيث لم يبذروا » . وريكاردو يبرز تناقض مصالحهم مع مصالح الطبقات التى تعمل فى نظـــره على تطوير قوى الانتاج : الطبقة العاملة ، التى تخلق القيمة ، والطبقـــة الرأسمالية التى تركم رأس المـــال . وهو يأخذ فى مجال الصراع السياسى حول قوانين القمح (التى كانت تؤدى الى رفع ثمن القمح حماية لملاك الأراضى فى انجلترا) موقفـــا ضد طبقـــة ملاك الأراضى . وماركس يرى بنظـــرته التاريخية لتطور المجتمع ، تناقض مصالح طبقة ملاك الأراضى مع الطبقـــة الرأسمالية واتجاه الأولى نحو الاختفاء مع التطور الرأسمالى مع امكانيـــة تحالف الطبقتين ، طبقة ملاك الأراضى والطبقة الرأسمالية ، فى مواجهـــة الطبقة العاملة فى سعيها الى تغيير كيفى يحقق تنظيما اجتماعيا ينفى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، بما فيها الأرض ، على نحو يفتح آفاق جـــديدة لتطور قوى الانتـــاج .

وهكذا يكون موقف الفكر البرجوازى الصاعد تنتجـــه المدرســـة الكلاسيكية فى المرحلة الأولى لتطور التكوين الاجتماعى الرأسمالى ، حيث يتمثل الصالح التاريخى للطبقة الرأسمالية فى الكشف عن الحقيقة واكتشاف قوانين الحركة التى تحكم المجتمع الجديد ، لمواجهة طبقة ملاك الأراضى بالحقيقة العلمية ولبيان أن دورها قد اســـتنفذ . وتظهر الملكية العقـــارية كعائق فى سبيل تطور الاقتصاد الرأسمالى الذى يعتبر النظام الخالد الأبدى فى نظر الكلاسيك . وكعائق ، فى نظر ماركس ، فى مرحلة أولى لتطـــور الرأسمالية وانما كمرحلة تاريخية من مراحل تطور المجتمـــع الانســـانى ، وكحليف احتمالى لرأس المـــال فى الحيلولة دون تطـــور المجتمـــع نحـــو التكوين الاجتماعى الاشتراكى فى مرحلة ثانية . **وتكون ادانة طبقة ملاك الأراضى ، ويصبح الريع رمزا للدخول التى تحصل عليها الطبقات التى تقف فى وجه التطور ، تحاول الحفاظ على الوضع القائم بل تســـعى الى ادارة العجلة الى الوراء ، اى تصبح طبقـــات رجعية .**

وتتبلور على هذا النحو فكرة الطبقة الريعية ، تلك التى تبدد الفائض الاقتصادى وتقف حائلا دون تطور قوى الانتاج فى المجتمع : توصف بهـــا أولا الطبقة الارستقراطية (فى مواجهة الموقف التقدمى لرأس المـــال فى المراحل الأولى لتطور الرأسمالية ، ثم تطلق ثانيا على الشق غير « المنتج » من الطبقة الرأسمالية . حين يأتى جون مايناردكينز ، بحسه الاســـعافى فى وقت اشتداد أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى فترة ما بين الحـــربين العالميتين ، ويستعين **فكرة الطبيعة الريعيـــة ليســـحبها على الجـــزء من**

الرأسمالية الذى لا يستخدمون ما لديهم من رأس مال نقدى فى زيادة الطاقة الانتاجية فى المجتمع وانما فى المضاربة فى امتلاك ما يوجد فعلا من وسائل انتاج للحصول **على فائدة تمثل دخلا للرأسمالى . وفى ذلك يقول « ان الفائدة اليوم لا تقابل أية تضحية حقيقية . وهى فى ذلك شبيهة بريع الأرض ،** فمالك رأس المال يستطيع أن يحصل على الفائدة لأن رأس المال نادر تماما كصاحب الأرض الذى يستطيع أن يحصل على ريع لأن الأرض نادرة . ولكن اذا كان من الممكن وجود أسباب فى ذات الظاهرة تجعل الأرض نادرة فان مثل هذه الأسباب لا توجد بالنسبة لرأس المال (يقصد وسائل الانتاج غير الأرض) اذ هو مما يمكن تجديد انتاجه وعلى الأخص فى الزمن الطويل(١٧) .

ذلك هو **مظهر ريعى للرأسمالية** . يتصور كينز ويأمل أن ينتهى بتدخل الدولة بالعمل على زيادة حجم رأس المال حتى يكف عن أن يكون نادرا(١٨) . وينسى كينز أمرين : أولهما أن الندرة تنجم عن احتكار طبقة اجتماعية محدودة العدد لكل وسائل الانتاج الموجودة فى المجتمع ولا تتخذ قرارات تشغيلها الا اذا كانت تتوقع الربح أيا كان وضع الحاجات وعلى الأخص بالنسبة للغالبية من أفراد المجتمع . وثانى الأمرين أن للدولة طبيعة اجتماعية وسياسية تتحدد فى المجتمع الرأسمالى ابتداء من العلاقة الاجتماعية المسيطرة وهى رأس المال . ورغم ذلك يعى كينز صعوبة القضاء على هذا المظهر الريعى للرأسمالية بتخفيض سعر الفائدة والعمل على اختفائها « لأن ذلك يعنى الموت الهادىء للقوة القاهرة التراكمية للرأسمالى فى أستغلال قيمة ندرة رأس ماله » (١٩) .

أيا ما كان الأمر ، فان كينز بنبهنا ، بوعى أو بلا وعى ، الى أنه **قد جاء دور رأس المال ، لا الملكية العقارية وحدها ، لأن يصبح تاريخيا ذى طبيعة ريعية ،** حتى ولو بدأ ذلك بالجزء المضارب منه . وهو ما تضمنته النظرة الماركسية بالنسبة للمآل التاريخى لكل رأس المال .

ونخلص من كل ذلك بأن الصفة الريعية أصبحت تعطى لكل طبقة يصبح دورها تاريخيا اعاقة تطور قوى الانتاج فى المجتمع(١) . ونكون بصدد طبيعة ريعية للطبقة يمكن أن تنضح على السياسات التى تتبعها بصرف النظر عما اذا كانت تتعلق بأنشطة اقتصادية يوجد فيها الريع بالمعنى الفنى اقتصاديا أو لا يوجد . مثال ذلك النشاط الاستخراجى للبترول . لا جدال فى أن الجزء من الفائض الذى تحصل عليه الدولة هو ريع بالمعنى الاقتصادى . ولكن الدولة قد تأخذ فى مواجهته موقفا ريعيا ، اذا ما استخدمت البترول أساسا كمصدر لموارد مالية تتبدد بطريقة أو بأخرى دون أن تسهم

J.M. Keynes, The General, Theory o fEmployment, Interest and Money Macmillan, London, 1954, p. 376.

(١٨) نفس المرجع ، ص ٣٧٦ .

(١٩) نفس المرجع ، ص ٣٧٥ — ٣٧٦ .

فى تطوير قوى الانتاج . وقد تأخذ الدولة موقفا غير ريعى اذا ما استخدم البترول كمصدر لايراد مالى يستخدم فى تطوير قوى الانتاج وكمدخل فى صناعة بترول تصبح ركيزة صناعة بتروكيماوية تسهم فى تحقيق ثورة انتاجيـــة فى الزراعة والصناعة . مثال آخر : سياسة تصـــدير القوة العاملة : اذا ما اتخذت بهدف الحصول على دخل نقدى بالعملات الأجنبية بصرف النظر عن آثارها بالنسبة للقواعد الانتاجية فى الداخل (خاصة اذا ما أدت الى تصفية هذه القواعد) تعتبر سياسة ريعية من جانب الدولة التى تتخذها ، حتى ولو كان الأجر نفسه أو المرتب الذى يحصل عليه العامل فى الخارج لا يعد الا أجرا ، وليس ريعا بالمعنى الفنى اقتصاديا .

ولا يشد عن هذا الاستخدام للصفة الريعية . الا أصحاب المدرســـة البنيوكلاسيكية (الحدية) ، اذ تختفى من فكرهم كل ادانة للملكية العقارية، ويحظى ريع الأرض بنفس المكانة التى يتمتع به غيره من الدخول ، وتعمم فكرة الريع لتغطى كل « مكافأة » يحصل عليها « عنصر من عناصر الانتاج » تنعدم مرونة عرضه . ويكفى استخدام « الطبيعة الريعية » لتوصيف أى دخل من الدخول أو أية طبقة من الطبقات الاجتماعية .

ولكن نظرة النيوكلاسيك التبريرية لمـــا انتهى اليه التطـــور فى التكوين الاجتماعى الرأسمالى لا تغير ، وعلى الأخص فى ظل العودة الى مناقشـــة الريع فى العقدين الأخيرين(٢٠) ، من احتفاظ الفكر ــ العلمى بفكرة الطبيعة الريعية لبعض الطبقات الاجتماعية وما تحصل عليه من دخول . وتكون هذه الطبيعة للطبقات الاجتماعية المسيطرة التى لا تنشغل بتطوير القـــوى الانتاجية للمجتمع ، وتبدد الفائض الاقتصادى ، ويصبح وجودها معـــوقا لتطور هذه القوى الانتاجية . فما بالنا بطبقات اجتماعية لا تحول فقط دون تطوير القوى الانتاجية للمجتمع وانما تعمل على تشتيت عصب تلك القوى الانتاجية أى القوة العاملة ، ومن ثم تبديد ما لدى المجتمع من طاقة مادية فى الصناعة والزراعة ، وتصدير هذه القوة العاملة وضم ما يجلبه عرقها من عملات أجنبية الى ثمار ما تجلبه سياستها الريعية فى المجالات الأخرى ؟

هذا التساؤل الأخير ينقلنا الى الموقف الاقتصـــادى الراهن فى مصر وسياسات الدولة فى شأنه .

---

(٢٠) أنظر على سبيل المثال :

P. Sraffa, Production of Commodities for the Production of Commodities. Cambridge University Press, Cambridge, 1961.

A. Lipietz, Le Tribut foncier urbain (1974) — Le Capital et son espace (1977), F. Maspéro. Paris.

ثالثـا ـ الموقف الاقتصادى الراهن وسياسات الدولة فى شأنه :

ليس المقصود هنا أن نقوم بتشخيص تفصيلى للموقف الاقتصـادى الراهن . فالواقع أننا نمتلك الآن قدرا هائلا من الدراسات المتعمقة المتعلقة بالاقتصاد المصرى المعاصر . وجزء كبير منها أنتجته جهود الجمعية من خلال المؤتمر السنوى للاقتصاديين المصريين . وانما يكفى للتوصل الى الفرضية الخاصة بالاتجاه الريعى للدولة أن نحدد الأبعاد الأساسية لهذا الموقف .

ويتمثل الموقف الاقتصادى الراهن فى ازمة اقتصادية تبرز عـددا من المشكلات الاقتصادية الحاد ، يمكن حصر أهمها فى المشكلات الآتية :

١ ـ مشكلة البطالة وهجرة القوة العاملة :

تتحدث الكتابات عن الاقتصاد المصرى دائما عن مشكلة البطـالة بصفة عامة والبطالة المقنعة بصفة خاصة وتزايد البطالة فى المدن مع تزايد معدلات الهجرة من الريف بصفة أخص . كل ذلك على الأقل بالنسبة للعقـود السابقة على النصف الثانى من السبعينات ، حين بدأ الحديث . عن الندرة النسبية لبعض طوائف العمل وبالنسبة لبعض أنواع النشاط الاقتصادى .

وتبرز فى هذه الكتابات فكرة فائض قوة العمل ومداه واتجاه الأجور للتعبير عنه . ورغم عدم دقة البيانات يمكن تحسس الاتجاه العام ، على الأقل كيفيا ، بالتعرف على نمط الطلب على القوة العاملة وهو يتحـدد بنمط التراكم فى الاقتصاد المصرى فى علاقاته العضوية ، بالاقتصاد الرأسـمالى الدولى وعلى الأخص ، حاليا ، فى الأجزاء البترولية منه ، وكذلك نمط عرض العمل الذى يتحدد بالوضع الديموجرافى والوضع الاقتصادى والاجتمـاعى بأثره على الطبقة العاملة والأسرة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية فى داخل التركيب الاجتماعى للمجتمع المصرى .

بمقتضاه لكل جزء من القوة العاملة بعد تعليمها الى شكل من أشكال البطالة المقنعة تتحدد طبيعتها ليس بالشكل الاجتماعى للوحدة الانتاجية ، وانما بالطبيعة الريعية للفئات المسيطرة على وسائل الانتـاج من خـلال الـدولة .

ومع محدودية قدرة الزراعة نسبيا على امتصاص القوة العـاملة يتناقص نصيبها النسبى فى الفترة حتى ١٩٧٠ وتزيد العمالة مطلقا ونسبيا فى الصناعة وعلى الأخص الخدمات . وتنمو العملة خارج الزراعة فى الستينات بمعدلات مرتفعة .

وتشهد نهاية النصف الأول من السبعينات تغييرا كيفيا فى نمط الطلب على القوة العاملة ينتج عن :

ـ تغير فى نمط الطلب الداخلى ، بالاتجاه نحو الخدمات ، وعلى الأخص الخدمات الخاصة ، وبعض الصناعات الاستهلاكية والتوسع فى بناء المساكن. وانخفاض معدل الزيادة فى الطلب على القوة العاملة فى الصناعة بصـــفة عـــامة .

ـ زيادة فى الطلب « البترولى » من خارج مصر على القوة العـــاملة المصرية بفئاتها المختلفة ، فى مرحلة أولى فى شكل الاطارات المؤهلة أساسا وفى مرحلة ثانية فى شكل فئات العمل الأخرى كذلك ، وهو ما يؤثر بالتالى ، عن طريق الدخول التى تنتج عن العمل والجزء الذى يحول منها الى مصر ، فى نمط الطلب على القوة العاملة فى داخل الاقتصاد المصرى وفقا لنمط انفاق هذه الدخول ، نحو بناء المساكن وبعض الاستثمار فى الصناعات الاستهلاكية واقراض الحكومة فى الداخل .

أما فى جانب **العرض** ، فيؤدى النمو السكانى المستمر الى توفير القوة العاملة بصفة عامة . وتؤدى محدودية الرقعة الزراعية ومعدل ونمط التراكم فى الزراعة (الذى يشهد بعض الميكنة) الى توفير القوة العاملة لغـــير الزراعة . وينتج عن زيادة الطابع السلعى للاقتصاد المصرى ، وهو طابع تزايدت حدته بجهود النمو فى الخمسينات والستينات ، الى زيادة نســـبة العمل الأجير فى القوة العاملة المصرية (٦٥٪ فى ١٩٧٦) . من ناحية أخرى تؤدى طبيعة النمط المحصولى (خاصة مع أهمية القطن والتحول الى انتاج الخضروات ، وهى كثيفة الاستعمال للأيدى العاملة) وموسميته وكذلك الطبيعة القزمية لوحدات صغار الفلاحين والتفتيت كالوجه الآخر للتركيز ، نقول يؤدى هذان العاملان الى ربط جزء كبير من القوة العاملة بالقـــرية ليلعب فيها دور العمل الأجير ، ويجعل مرونة عرض العمل أقل ممـــا كان من الممكن أن تكون عليه فى غياب هذا النمط لملكية الأرض . ويعزز من ذلك استمرار العائلة كالشق الاجتماعى لعدد كبير من الوحدات الانتاجيـــة فى الزراعة .

ويتغير هذا الوضع مع تدهور وضع هذه الوحدات العائلية الصغيرة أمام ارتفاع نفقات تجدد الانتاج ونفقات المعيشة ، وهو ما يحدث خاصة ابتداء من التغيرات السريعة فى مستوى الأثمان بعد ١٩٦٨ ، وأمام امكانيات عمل بديل يعطى أجورا تزيد كثيرا عما يمكن كسبه فى القرية . وهو ما يبدأ فى الوجود فى النصف الثانى من السبعينات وفى جانب عرض العمل يظهر كذلك فى الفترة ١٩٦٨ الى ١٩٧٤ عامل زيادة عدد المجندين وما هى نتيجة من أثر عام يتمثل فى نقص نسبى فى القوة العاملة للنشاط الاقتصادى وتغيير تركيب العمالة فى أجهزة الدولة وشركات القطاع العام (وعلى الأخص فى الأعمال الادارية والكتابية) نحو زيادة تشغيل الأناث .

وأخيرا تبرز الهجرة استجابة للطلب البترولى أساسا فى خارج مصر ، وعدم قدرة البناء الداخلى على خلق فرص العمالة المناسبة للقوة العاملة . وبقاء مستويات الدخول فى تواضعها أمام معدلات التضخم ، والانتهاء بالدولة

الى اعتناق سياسة تصدير القوة العاملة وتشجيعها بكافة السبل . وتختلف التقديرات المتعلقة بعدد المصريين العاملين فى الخارج . وهى تتفاوت ما بين ٥ر١ مليون و ٥ر٣ مليون . الا انه من شبه المتيقن أن :

— عدد المصريين المغادرين سنويا للعمل فى الخارج قد تضاعف تقريبا فى الفترة من ١٩٦٨ الى ١٩٧١ .

— ان هذا العدد قد تضاعف مرة أخرى فى الفترة من ٧١ الى ١٩٧٣ وأن معدلات المغادرة فى تزايد من هذا التاريخ ، وعلى الأخص فى الأربع سنوات الاخيرة من عقد السبعينات .

— أن هذه الهجرة تمس أساسا فى مرحلة أولى العناصر المؤهلة من القوة العاملة وعلى الأخص فى الصناعة وغيرها من القطاعات غير الزراعية ، كما تمس فى مرحلة ثانية القوة العاملة الزراعية ، وهى رغم أنها غير مؤهلة عن طريق التقنية تتميز بخبرة واسعة وعميقة فى زراعة تتميز بالتنوع والتعقيد كالزراعة المصرية . وهى ترحل لتعمل فى أعمال بسيطة فى البلدان البترولية لا تحتاج فيها الا لسواعدها وتفقد مع الزمن خبرتها الخاصة بالانتاج الزراعى.

— فقد لوحظ بالنسبة للسنوات من ١٩٧٤ الى ١٩٧٨ أن نسبة ما يمثله اجمالى عدد المغادرين للقطر المصرى من حجم العمالة أعلى ما تكون فى قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء (تضاعفت النسبة من ٥ر٦٪ فى ١٩٧٤ الى ٦ر١٢٪ فى ١٩٧٨) ، يليها النقل والمواصلات (حيث تزيد النسبة بأكثر من خمس أمثالها فى خمس سنوات ، من ٤ر٢٪ الى ١٣٪) ، يليها الاسكان والتشييد (من ٢٪ الى ١ر٥٪) . ولا شك أن هذه النسب قد تزايدت كثيرا فى السنوات الثلاث الاخيرة التى شهدت معدلات غير مسبوقة من المغادرة .

— أن الموقف يتميز بالنسبة للقوة العاملة فى مصر فى عجز (زيادة فى الطلب على الفرص) :

● فئات الفنيين فى أعلى السلم الهرمى (فى ١٩٧٠ كان هناك «فائضا» فى هذه الفئة بنسبة ٥ر٤١٪ ثم انتقلت الى عجز بنسبة ١ر٤٣٪ فى ١٩٧٥ زادت نسبته الى ٨ر٤٧٪ فى ١٩٨٠) .

● فى العمال المهرة ، زادت نسبة العجز من ١ر١٢٪ فى ١٩٧٠ الى ٥ر١٩٪ فى ١٩٧٥ الى ٥ر٤٠٪ فى ١٩٨٠ .

● فى العمال متوسطى المهارة ، بعجز نسبته تقريبا خلال الفرة (٢٠٪ فى ١٩٧٠ ، ٥ر١٩٪ فى ١٩٧٥ ، ٧ر١٨٪ فى ١٩٨٠)[٢١].

---

(٢١) الهجرة المؤقتة للمصريين للعمل بالخارج وخاصة الدول العربية ، النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد ٣٢ ، العددين الثالث والرابع ، ١٩٧٩ ، ص ٣٢٢ — ٢٤ .

ـــ ان الموقف أصبح يتميز فى بعض مناطق الريف المصرى بنقص نسبى فى عرض القوة العاملة الزراعية خاصة فى مواسم العمل الزراعى المكثف .

الاتجاه العام كان اذن فى مرحلة أولى (حتى ١٩٧٠/٦٨) نحو زيادة الطلب الداخلى على القوة العاملة مع سياسة للتشغيل ، وان كانت الزيادة لا تتواكب مع زيادة عرض القوة العاملة الناجمة عن الزيادة الطبيعية فى السكان والتغييرات الكيفية فى الزراعة (زيادة التركز والالتجاء الى الميكنة). الأمر الذى كان يعنى زيادة نسبية فى عرض العمل فى وقت لم يعرف التطلع للعمالة فى الخارج كاتجاه عام ، بل وكانت تفرض فيه القيود على حركة الشرائح المؤهلة من القوة العاملة نحو الخارج . ويتميز الاتجاه العام من بداية السبعينات بتباطىء الطلب الداخلى على القوة العاملة ، مع الانكماش النسبى للتراكم فى قطاعات الانتاج المـــادى وتغير نمط الطلب على القوة العاملة ، وزيادة معدل الطلب الخارجى ، فى شكله البترولى ، الأمر الذى يؤدى الى بدء اتجاه لنقص نسبى فى عرض القوة العاملة ، ويؤدى من خلال الأمور النقدية الى الاتجاه نحو استخدام السبل الأكثر استخداما لوسائل الانتاج ، وذلك فى ظل سياسة لا تقتصر فقط على فتح الأبواب لهجرة القوة العاملة بكل شرائحها بل تتخذ الاجراءات المشجعة على ذلك والمسببة للهجـــرة .

٢ ـــ مشكلة الغذاء : تحولت مصر خلال القرن التاسع عشر من بلد منتج لفائض المواد الغذائية يجرى تصدير جزء منه خاصة فى شكل القمح والأرز الى بلد مصدر للقطن مع بدء استيراد المواد الغذائية فى ستينات القرن المـــاضى . ومنذ ١٩٤٠ بدأ معدل الانتاج المباشر للغذاء يقل عن معدل الزيادة فى السكان ، وأصبح هذا هو الوضع السائد منذ ذلك التاريخ حتى وصل الى فجوة كبيرة بين الاستهلاك المحلى وما ينتج من المواد الغذائية بطريق مباشر ، أى عن غير طريق انتاج المنتجات الزراعية غير الغذائية ، كالقطن ، وبيعها فى السوق العالمية وشراء المواد الغذائية . وقد كانت معدلات النمو السنوى للاستهلاك فى ١٩٧٥/٧٠ و ١٩٨٠/٧٥ ٦ر١٣٪ ، ٨ر٧٪ للقمح و ٢ر٥٪ ، ٦ر٦٪ للذرة و ١٪ ، ٦ر٢٪ للفول والعدس و ٧ر٣٪ ، ٢ر٧٪ للحوم البقـــرية و ٢ر٦٪ ، ٦٪ للزيوت النباتيـــة و ٤ر٧٪ ، ٩٪ للسكر . وزادت النسبة المئوية للواردات من اجمالى العرض فى السنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، من ٤٤٪ الى ٦٤٪ ثم ٧٢٪ على التوالى بالنسبة للسكر ومن ٣٪ الى ١٠٪ ثم ٢٨٪ بالنسبة للذرة ، ومن ١٠٪ الى ٢٠٪ ٤٤٪ بالنسبة للفول والعدس ومن ٣٪ الى ١١٪ الى ٣٣٪ بالنسبة للحوم البقرية ومن ٥٢٪ الى ٥٩٪ الى ٧٪ بالنسبة للزيوت النباتية ومن ٢٠٪ فى ١٩٧٥ الى ٤٣٪ فى ١٩٨٠(٢٢) .

واضح اذن الاعتماد المتزايد على الخارج فيما يتعلق بتغذية السكان فى مصر وعلى الأخص بالنسبة للحبوب بصفة عامة والقمح بصفة خاصة ،

(٢٢) تقرير البنك الدولى فى ٢٠ ديسمبر ١٩٨٠ ، ص ١٧٩ .

فى نمط غذائى يتميز ، بالنسبة للغالبية من السكان ، بغلبة المصدر النبـــاتى للبروتينات . ولكن هل يعنى ذلك أن المجتمع المصرى غير قادر على تغـــذية سكانه كما يقال عادة ؟

يتميز الوضع الغذائى الحالى بمستوى عالى من استهلاك السعرات للفرد اذا ما أخذنا المتوسط ، وذلك مع انخفاض نسبة البروتين الحيـــوانى فى الغذاء انخفاضا كبيرا . ٢/٣ السعرات تأتى من الحبوب ، التى تمثـــل المصدر لـــ ٢/٣ البروتين . تعطى الزيوت النباتية والنشأ أقل من ١٠٪ من السعرات ، وتمثل كل المصادر الحيوانية رابع مصدر للسعرات وثانى مصدر للبروتينات . كما يتميز الموقف بوجود نوع من سوء التغذية بالنسبة لـــ ٢٠٪ من السكان فى مصر السفلى و ٢٥٪ فى الصعيد ، على أن النسبة عادة ما تكون أعلى فى الريف منها فى الحضر . وذلك رغم قيام الدولة منذ طويلة باتبـــاع ســـياسة لدعم الســـلع الغـــذائية الأســـاسية ، وهى ســـياسة تســـتلزم القيام بجزء كبير من الانفاق فى شـــكل اعانات لاستبقاء أثمان هذه السلع مستقرة (وهو أمر لا يتحقق بالحتم رغم هذا الانفـــاق) وقد كانت ولازالت ، هذه السياسة مصـــدر ازعاج لصـــندوق النقد الدولى، اذ يتخذها مؤشرا كبيرا على عدم « تحرير » الأثمان فى الاقتصاد المصرى ويقف بحزم ، الا أثناء نوبات اليأس « السياسى » ، وراء ضرورة التخـــلى عن هذه السياسة .

والواقع أنه اذا أخذ ما تنتجه الزراعة المصرية من المواد الغذائيـــة بصـــفة مباشرة وأضيف اليه ما تنتجه بصفة غير مباشرة ، عن طريق زراعـــة القطن ، لكان اجمالى ما ينتج من سعرات كافيا لحسن تغذية الســـكان ، وذلك اذا ما تم توزيع المواد الغذائية توزيعا عادلا . ولكن نمط الانتـــاج الغذائى الحالى (كجزء من نمط الانتاج الزراعى) ونمط توزيع الدخل الحالى يحولان دون تحقيق هذه النتيجة ، ويؤدان الى سوء التغذية من جـــانب وتبديد جزء من المنتجات الغذائية بواســـطة القلة من جانب آخـــر(١) ، والاستمرار فى الاعتماد على الخارج .

وتثير المشكلة فى الواقع وضع الزراعة المصرية (ووضع الصـــناعة اللازمة لتحويلها) والسياسة الزراعية بما تتضمنها من دورة زراعية(٢) . وتثير بالتالى كل مسألة تطوير قطاعات الانتاج المـــادى مع توزيع للدخل لا يظلم الغالبية من السكان . وتثير معها بالتالى الرغبة فى تفادى استخدام سلاح الغذاء وقد أصبح من السياسات الرسمية المتبعة فى العلاقات الدولية منذ ١٩٧٩ . وانتظارا يتزايد الاعتماد على الخارج فى الغذاء وتجديد انتاج القوة العاملة .

٣ ــ مشكلة التضخم وغلاء المعيشة :

سبق أن رأينا عند دراسة اتجاهات السياسة النقدية والأثمـــان ان الاقتصاد المصرى يشهد منذ أوائل السبعينات معدلات مرتفعة ومتزايدة

لارتفاع الأثمان مع زيادة حدة الارتفاع فى الريف . ولا نقصد هنا الا ابراز مشكلة التضخم كمشكلة هيكلية ترتبط بهيكل الاقتصاد المصرى بارتبـاطه العضوى بالاقتصاد الرأسمالى الدولى ، أصبحت من خصائص الموقف الحالى بما تنتجه من آثار غير مواتية على نمط توزيع العرض بالنسـبة للغالبية وعلى امكانية القيام بجهد استثمارى معقول وامكانية التصـدير وعلى وضع مديونية الاقتصاد المصرى . وهى مشكلة يزيد من حدتهـا نمط تعبئة الموارد الذى تعتنقه الدولة وما يستلزمه من اجراءات مالية ونقدية ، وتسهم فى النهاية فى ازدياد التوتر الاجتماعى والسياسى توترا قد يدفع بالدولة الى مزيد من التخبط فى السياسة الاقتصادية .

٤ ــ مشكلة تآكل البنية الأساسية وأزمة الاسكان :

تتمثل المشكلة ٣ تآكل الأساس المـادى للخدمات فى الاقتصـاد المصرى ، وعلى الأرخص فى المناطق الحضرية الكبيرة ، كالقاهرة (وعلى الأخص احيائها الشعبية) وفى الريف ، وفى اختلال العلاقة بين احتيـاجات السكان والمتاح من المساكن ، وفى اطار المتاح اختلال التوازن بين النـوع المتاح والقدرة الاقتصادية للفئات الاجتماعية ذات الدخول المحدودة والتى هى فى حاجة الى مسكن . والمسألة تمثل نتاجا طبيعيا لنمط النمـو فى الريف والحضر وما تضمنه من سياسة اسكانية ، وما ترتب عليه من دفـع للهجرة الى المراكز الحضرية ، دون أن يواكب ذلك توسعا مناسبا فى أساس الخدمات والمساكن .

ويمكن أن نميز ، فيما يتعلق بمسألة الاسكان ، بين :

ــ فترة أولى تنتهى فى بداية السبعينات تميزت بقيام قطـاع الدولة بنصيب أكبر فى الاستثمارات الموجهة للاسكان (٦٠٪) ، وفى اتجاه قطاع الدولة الى التركيز على بناء المساكن من قبيل المساكن الاقتصادية والمتوسطة (٩٠٪) ، مع تدخل الدولة فى تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر بما يضمن ألا يتجـاوز ما ينفقـه الفـرد على المسـكن فى مصر المعـدل العـالمى (١٠ ــ ١٨٪) .

ــ أما الفترة الثانية ، التالية على ١٩٧٣ ، فتتميز باتجـاه نصيب الاسكان من الاستثمارات القومية نحو التناقص (من ٢٨٪ فى ٥٢ ــ ١٩٦٠ الى ١٢٪ فى ٦١ ــ ١٩٧٠ الى ٣ر١٠٪ فى ٧١ ــ ١٩٧٨) ، والاتجاه الى ترك المجال أكثر لرأس المـال الفردى (ليقوم بتنفيذ ما يقرب من ٥٦٪ من اجمالى الاستثمارات) واتجاه هذا الأخير نحو بناء المساكن فوق المتوسطة والقاهرة . كما تتميز الفترة بسيادة الاتجاهات التضخمية بأثرها على تكلفة البناء ، ومن ثم قدرة محدودى الدخل على بناء مساكن خاصة ، من جذب ، وأثرها على تآكل القوة الشرائية للدخول المحدودة من جانب آخر ، ومن ثم قدرة فئات كثيرة وواسعة من الشعب على مواجهة الايجارات المرتفعـة التى يعرض بها الكثير من المساكن لفترة طويلة دون أن تجد المستأجر الملىء

حاليا . كما تتميز الفترة بتدخل الدولة تشريعيا تحت شعار اعادة التوازن بين المالك والمستأجر ، لمصلحة المالك هذه المرة ، واخراج المساكن فوق المتوسطة والفاخرة من قواعد تحديد الأجرة . وهو ما بعث برأس المـال الفردى نحو هذا النوع من المساكن ، يبدأ بعد ذلك فى تفضيل عرضه للبيع مع تدفق مدخرات بعض فئات المصريين العاملين فى الخارج . وتتميز هذه الفترة أخيرا . بمزاحمة النشاطات الانفتاحية الأخرى على مواد البناء وعلى الأخص فى بنـاء الفنادق والوحـدات السـكنية التى تخصص لأغـراض السياحة .

وقد تزايد نشاط شركات الاسكان بقطاع الدولة فى هذا الاتجـاه ، بمفردها وعن طريق انشاء شركات مختلفة مع رؤوس الأموال الأجنبية تعمل فى اطار قانون استثمار رأس المـال العربى والأجنبى (القـانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤) .

وتبرز مشكلة الاسكان فى النهاية فى مصر كمشكلة تمثل فى ٩٣٪ مشكلة الاسكان الشعبى ، اذ لا يوجد لأصحاب الدخول المرتفعة أية مشـكلة فى السكن ، كما يوجد الكثير من المساكن المعروضة التى تظل لفترة طـويلة تبحث عن ساكن أو مشترى له من القدرة المـالية ما يمكنه من دفع الايجار أو الثمن . وتدخل مشكلة الاسكان بذلك عاملا اضافيا لاعادة توزيع الدخل فى غير صالح ذوى الدخول المحدودة ولمصلحة أصحاب الملكية العقارية المعدة للسـكنى .

٥ ــ مشكلة المديونية الخارجية للاقتصاد المصرى :

تثير المديونية الخارجية للاقتصاد المصرى مسألة الفائض الاقتصادى : طبيعته وحجمه والأشكال القيمية والعينية التى يأخذها ، وسبل تعبئتـه ، واستعماله فى الاستثمار أو فى الاستهلاك ، فى الداخل أو الخارج(٣) . وحتى لو غضضنا النظر عن نمط استخدام الموارد فان وجود المديونية الخارجية ، لفترة طويلة تتميز بتزايد الاختلال الهيكلى للاقتصاد القومى ، يدل بذاته على سوء ادارة الاقتصاد من ناحية تعبئة الفائض لأغراض تجدد الانتاج على نطاق متسع ، أى لأغراض توسيع القاعدة الانتاجيـة . وهـو ما يعنى اما فقدان الفائض عن طريق تعبئته خارج الاقتصاد (من خلال كل مظاهر التبعية المبـاشرة ، أو من خلال المبـادلات والتبعية النقـدية وكل صـور التحويلات لدخول رأس المـال الأجنبى) أو استخدامه استخداما غير منتج فى الداخل (فى المضاربات أو الاستهلاك البزخى) أو حتى تبديده من خلال انعدام الكفاءة فى ادارة الشئون الاقتصادية . وقد يعنى وجود المديونيـة الخارجية كل هذه الأمور فى ذات الوقت .

---

(٢٣) أنظر فى هذه الأمور ، محمد دويدار ، مبادىء الاقتصاد السياسى ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ ، والمراجع الواردة بالباب الأخير منه .

ومن المؤكد أن الاقتصاد المصرى كان قادرا منذ آلاف السنين على خلق فائض اقتصادى ، خاصة فى الزراعة ، اســتخدم فى توســيع القــاعدة الانتاجية كما استخدم جزئيا كشواهد على الترقى الحضارى للمجتمع المصرى (الأهرامات وما فى حكمها) . وفى التاريخ الحديث لم تكن تجربة دولة محمد على فى النصف الأول من القرن التاسع عشر . الا محاولة لبناء اقتصــاد صناعى مستقبل ابتداء من تعبئة الفائض الزراعى وتغيير شكله الى ما هو لازم للبناء الصناعى من خلال التجارة الخارجية(٢٤) وأجبر الاقتصاد المصرى على ادخار جزء معتبر من الفائض لتمويل الحربين الأولى والثانية لحساب انجــلترا وعبر عن ذلك بالأرصــدة الاسترلينية لمصر لدى انجــلترا . الفائضموجود اذن . وقد قدر حجم الفائض فى القطاعين الزراعى والصناعى فقط للسنوات ١٩٦٩/٦٨ الى ١٩٧٢/٧١ على النحــو التــالى (بمليون من الجنيهات المصرية) ١١٠٢ ، ١١٨١ ، ١٢٥٠ ، ١٣٥١ . هذا فى الوقت الذى قدر فيه الاستثمار القومى فى ميزانية ١٩٧٣ بـــ ٥٠٠ مليون جنيه (٤٥٠ مليون استثمار عام و ٥٠ مليون استثمار خاص)(٢٥) . ولــكن استراتيجية النمو المتبعة هى التى تحدد مآلة خارجيا وداخليا وما اذا كان يستخدم فى تحقيق تطوير حقيقى للاقتصاد أم يستخدم استخدامات أخرى . وتشير المديونية الخارجية فى ظل ظروف مشــبهة لظروف الاقتصــاد المصرى ، على أية الأحوال ، الى سوء ادارة استخدام الفائض من وجهة نظر تطويرية .

وتشير البيانات المتاحة الىالوضع التالى لمديونية الدولة المصرية :

ـــ فى نهاية ١٩٧٥ ، يعلن وزير الاقتصاد فى مجلس الشعب يــوم الاثنين ٢٩ ديسمبر ١٩٧٥ على ديون الدولة المصرية كالآتى(٢٦) :

• الدين الخــارجى :

ـــ الديون المدنية : ٢٧١٧ر٨ مليون جنيه ، منهــا ٢٢١٨ر٦ مليون جنيه بالعملات الحرة و ٤٩٩ر٢ مليون جنيه مع دول الاتفاقيات (أى الدول التى ترتبط معها مصر باتفاقيات دفع فيما يتعلق بتسوية المعاملات الدولية بينهــا) .

---

(٢٤) انظر فى ذلك ، محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف فى التطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، الباب الثالث . وكذلك
Sood KAMEL, le Dereloppement économque de l'Egypte entre 1810 - 1840,

(٢٥) انظر رسالة الدكتوراه المقدمة من عبد الهادى النجار ، الفائض الاقتصــادى الفعلى ودور الضريبة فى تعبئته بالاقتصاد المصرى ، كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٤.

(٢٦) محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى ، المرجع السابق ، ص ٥٤١ .

ـ الديون العسكرية : تقدرها الصحافة العالمية بـ ٦ ـ ٧ مليار دولار أمريكى ، أى ما بين ٢ر٥ و ٣ مليار جنيه مصرى (بسعر صرف الجنيه المصرى) فى ١٩٧٥ ، وقد تغير مرتين منذ هذا التاريخ فى اتجاه تخفيض القيمة .

● الدين الداخلى : (فى نهاية سبتمبر ١٩٧٥) : ٥٢٧٣ مليون جنيه (بزيادة ٦٧٥ مليونا عن بداية العام) .

● اجمالى دين الدولة المصرية : ١٠٩٩٢ مليون جنيه ، أى ما يساوى الدخل القومى فى ٣ سنوات .

ـ فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ يصل الدين العام الخارجى الى ٩٩٧٠ مليون دولار (أى ٣ر٧٣٪ من اجمالى الناتج المحلى لسنة ١٩٧٨) ، وتصل أقساط السداد الى ٩٠٠ مليون دولار والفوائد المدفوعة الى ٣٩٠ مليون دولار . وتصل نسبة الدين الى الصادرات السلعية والخدمية الى ٧ر٢٣٪ .

ـ وفى ٣١ يوليو ١٩٧٩ ، يصل اجمالى الدين العام الخارجى الى ار١٤٩٠٠ مليون دولار أمريكى ٨ر٧٨٪ من اجمالى الناتج المحلى تكون مفرداته على النحو التالى :

أ ـ قروض يمنحها الموردون (تسهيلات دفع) :

ـ من البلدان الأجنبية (ما يزيد على ٣٢ دولة أهمها استراليا وفرنسا والمانيا الغربية وسويسرا والولايات المتحدة واليابان) . . . . . ٩ر٩٩٢ مليون دولار

ـ الهيئات المالية . . . . . ٣ر٨٧٦ مليون دولار

ب ـ سندات على الدولة المصرية . . . ١٣٤ مليون دولار

ج ـ قروض من دائنين متعددين (أهمهم هيئة الخليج لتنمية الاقتصاد المصرى) . . . ٩ر٣٦٢١ مليون دولار

د ـ قروض ثنائية (٢٧ دولة أهمها الولايات المتحدة والكويت والسعودية والمانيا الغربية) ٩٢٧٥ مليون دولار

ـ فى ٣٠ يونيو ١٩٨٠ ، يصل الدين العام الخارجى الى ١٢٦٤٦ مليون دولار وتصل أقساط السداد فى ١٩٧٩ الى ٨٤٣ مليون دولار والفوائد

الى ٤٢٧ مليون دولار ، وتكون نسبة خدمة الدين الى الصادرات السلعية والخدمية ٨ر١٧ ٪ (٢٧) .

وتصل نسبة خدمة الدين الى الصادرات السلعية والخـدمية ، فى المتوسط ، الى ٢٠ ٪ ، وهى نسبة لا تأخذ فى الحسبان بعض المتأخرات المستحقة لبلدان عربية . وتبقى المديونية الخارجية تستنزف جزءا من الفائض الاقتصادى رغم الايرادات الخارجية للدولة المصرية : تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ، عوائد البترول ، الايراد من قناة السويس ، الايراد من السـياحة .

هذه المشكلات الاقتصادية ، فى تفاقمها ، هى تعبير عن الفقـدان المتزايد للسيطرة على شروط تجدد انتاج ذاتى . وهى شروط تجدد انتاج القوة العاملة وتجدد انتاج حد أدنى من وسائل الانتاج الأساسية للزراعة والصناعة (تنتج من خلال حلقات تكنولوجية متكاملة فى داخل الاقتصـاد المصرى) . وكذلك شروط تحقيق البيئـة التـكنولوجية التى تمكن القوة العاملة ليس فقط من استعمال تـكنولوجيا من خلق الغـير . وانما كذلك استيعابها وتطويرها وخلق تكنولوجيا تعبر عن أن القوة العاملة الوطنية قد بدأت تعيش فى وسط تكنولوجى من صنعها مستفيدة فى ذلك بكل ما حققه المجتمع البشرى ، بتجاربه المختلفة ، من تطور فى مجال البحثين العـلمى والتـكنولوجى .

هذا الفقدان المتزايد للسيطرة على شروط تجدد انتاج ذاتى هو محصلة ما شهده الاقتصاد المصرى فى اتجاهات فى جهازه الانتاجى أبرزتها السنوات الأخـيرة ، هذه الاتجـاهات هى :

ـ اتجاه تناقص الوزن النسبى للانتاج المادى (فى الزراعة والصناعة) فى المقارنة بالخدمات بصفة عامة والخدمات غير المنتجة بصفة خاصة .

ـ فى داخل النشاط الأولى الاتجاه نحو تناقص الوزن النسبى للمنتجات التى يمكن تجديد انتاجها (القطن وغيره من المنتجات الزراعية) لصـالح المنتجات القابلة للنضوب (البترول) .

ـ فى داخل الصناعة الاتجاه نحو تناقص الوزن النسبى للصناعات الانتـاجية .

ـ فى داخل بعض الخدمات الانتاجية (كالنقل والاتصالات) الاتجـاه نحو محاباة حركة النقل الدولى .

---

(٢٧) أنظر تقارير البنك الدولى :
— Ards Republic of Egypt, Recent Economic Derelopment and External Capital Repuirements, Nov. 1979, p. 2, 37- 38.

من ثم يكون من الطبيعى أن يتزايد الاعتماد على الخارج فى الغذاء ، فى أداءات الانتاج ، فى فنون الانتاج ، فى السلع الاستهلاكية الصناعية وفى مواجهة الأوضاع المالية الخـارجية المتزايدة الحرج مع انتعاش مظاهر تبديد الفائض فى صوره المالية .

هذه الاتجاهات الهيكلية هى من نتاج التخلف الاقتصادى والاجتماعى ومحاولات النمو فى ظل علاقات الانتاج الرأسمالية (منذ الحرب العالمية الأولى حتى منتصف الستينات) عن طريق محاولتى احلال الواردات التى يقوم بها رأس المال المحلى مع تناوب السـيطرة لصوره كرأس مال فردى وكرأس مال مملوك للدولة ، فى علاقاته الاحتكاكية المترددة مع رأس المال الدولى بصفة عامة وصوره المهيمنة دوليا بصفة خاصـة ، والمهيمنة فى الشرق العربى بصفة أخص . أما سياسات تعميق التخلف التى تنتهجهـا الدولة فى مصر منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات فانها تعجل وتزيد من حدة هذه الاتجاهات .

ومع تزايد فقدان السيطرة على شروط تجدد الانتاج (وهى ما يعنى زيادة درجة التبعية الهيكلية) يصـبح من الطبيعى أن يتزايد الاعتماد ، فى الأداء الدورى للاقتصاد المصرى ، على دخول نقدية يتوقف أغلبها على ظروف لا يسيطر عليها المجتمع المصرى ، اذ توجد فى خارجـه وفى اطار الاقتصاد الرأسمالى الدولى بقواه المسيطرة وبادائه المتقلب فى الزمن القصير وامكانية مروره بأزمات حادة تعرف فى صورها المعاصرة التضخم فى ثنايا الركود النسبى . أهم هذه الدخول هى :

ـ تحويلات المصريين العاملين فى الخارج . وهى تتوقف على ما يحدث فى الاقتصاد الرأسـمالى الدولى والبلدان العـربية البترولية فى تبعيتهـا الزائدة ، وعلى مقدار ثقة العاملين فى الخارج فى الوضع الداخلى فى مصر ، وعلى استمرارية أزمة الاقتصاد المصرى بما تعنيه من تباعد امكانية اعـادة استيعاب من هاجر مؤقتا فى عمل منتج فى داخل مصر يضمن له حياة مستقرة معقولة . (وتمثل تحويلات المصريين من الخارج ١٤٠٦ر٢ مليون جنيـه فى ١٩٨٢ ، أى ٢٨ر٦٪ من اجمالى مكتسبات الاقتصاد المصرى من عمليات أجنبية نتيجة تعاملاته السلعية مع الخارج الذى يلتزم فى مواجهته بما يزيد على ٥٠٪ من اجمـالى الناتج المحلى ، لتغطيـة الواردات وخدمة الدين الخـارجى) .

ـ عوائد البترول المستخرج فى مصر والذى يصدر فى شكله الغالب كمادة خام ، ومن ثم يستخدم كمورد مالى يخضع فى تحـديده واستقراره لظروف السوق الرأسمالية الدولية فى تقلبها وفيما تعرفه حاليا من أزمـة وسياسات أدت فى مستهل الثمانينات الى انخفاض أثمان البترول (وتمثـل عوائد البترول الخام ١٩١٤ر٦ مليون جنيه فى ١٩٨٢ أى ٣٨ر٢٪ من اجمالى مكتسبات الاقتصاد المصرى من عملات أجنبية من تعاملاته السلعية مـع الخـارج) .

ـ عائد قناة السويس . ويتوقف هو الآخر على حركة النقل الدولى التى تتحدد بظروف الاقتصاد الدولى وسياسات الدول الرأسمالية الكبرى فى شأن النقل بصفة عامة ونقل البترول بصفة خاصة . وقد بلغ هذا العائد ٦٣٦ر٢ مليون جنيه فى ١٩٨٢ ، وهو يتزايد ببطء فى ١٩٨٢ .

ـ الدخل الناتج من النشاط السياحى . وهو يعتمد هو الآخر على ظروف الاقتصاديات التى يأتى منها السياح (الاقتصاديات الغربية والاقتصاديات العربية البترولية) ، ومن ثم يخضع لتقلبات ظروف السوق الرأسمالية الدولية والقيود التى تفرضها الدول الرأسمالية المتقدمة أثناء الأزمة . وقد بلغ دخل السياحة ٣١٧ر٥ مليون جنيه فى ١٩٨٢ (وهو فى تناقص كبير فى السنوات الأخيرة) ، محتلا بذلك ٦ر٣٪ من اجمالى مكتسبات الاقتصاد المصرى من العملات الأجنبية .

ـ حتى الدخل الناتج من تصدير السلع الغذائية والصناعية أصبح يعرف الكثير من عدم التيقن مع تناقص القدرة التصديرية نسبيا فى هذا المجال ، (لأسباب ترجع الى القدرة الانتاجية فى الداخل ومدى تأثرها بهجرة القوة العاملة ، ومدى قدرة السلع المصرية على المنافسة فى الخارج وما تواجهه من سياسات حمائية من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة) ومع زيادة توجيه الصادرات نحو الاقتصاديات الرأسمالية وخاصة المتقدمة (٥٣٪ من اجمالى صادرات مصر تتجه نحو الدول الرأسمالية المتقدمة (خاصة ايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة والمانيا الغربية) و ٢٩٪ الى الدول الرأسمالية المتخلفة وذلك فى ١٩٨٢ . وعليه يتوقف ٨٢٪ من تسويق الصادرات المصرية على ظروف السوق الرأسمالية الدولية) .

ورغم ذلك تستمر الدولة فى تشجيع هذه الاتجاهات بسياستها الاقتصادية العامة التى تمثل :

● أولا فى الاصرار على سياسة الانفتاح الاقتصادى ، بمعنى ترك الاقتصاد المصرى مفتوحا لرياح السوق الرأسمالية الدولية واستمرار نزيف عصب الانتاج وهو القوة العاملة المصرية ، رغم ثبوت كذب ما كانت تدعيه من حتمية تدفق رأس المال الأجنبى البناء (!) الى مصر .

● ومن ثم السير ، ثانيا ، فى السياسات التى يستتبعها الانفتاح الاقتصادى ، رغم النكسات التى تصيبها فى هذا المجال . وأهم وأخطر هذه السياسات هى سياسة الأثمان وتحريرها لتتوازى الأثمان الداخلية وفيما عدا الأجور) مع الأثمان الدولية ، وما يعنيه ذلك من ترك الجنيه المصرى فى خضم أسواق النقد الدولية رغم خصوصية الموقف الاحتكارى فى التعامل بالعملات الأجنبية فى داخل الاقتصاد المصرى . ومعنى ذلك أن تكون الأثمان الدولية هى أساس اتخاذ القرارات الاقتصادية فى مصر . وهو ما يعنى النظر فى قضايا المجتمع المصرى من خلال علاقات القوى التى تسود

الاقتصاد الرأسمالى الدولى . أى غياب معايير للقياس تعكس تفضيلات المجتمع المصرى واحتياجاته . وهو ما يعنى فقدان كل أمل فى معايير قياس ترعى الاحتياجات الأساسية لتطوير المجتمع المصرى وتخرجه من التخلف الاقتصادى والاجتماعى .

● الاستمرار فى ضمان حرية العمل المصرفى وسيطرة رأس المال الأجنبى عليه .

● ضمان حرية الاستيراد مع بعض « الترشيد » المتردد على مستوى اتخاذ القرار والفاقد لكل فعالية فى الواقع نظرا لوجود الأسواق « الحرة » وطبيعة رأس المال التجارى الذى يسود المسرح الاقتصادى ونوع السوق الذى يتعامل معه فى الخارج (السوق الرأسمالية الدولية) وفساد الادارة التى يتعامل من خلالها .

● سياسات « العجز » فى مواجهة التضخم ، بما يترتب عليها من تنشيط الاختلالات الهيكلية واعادة توزيع الدخل على حساب الغالبية وتقوية الاتجاهات الضاغطة نحو هجرة القوة العاملة وتناقص القدرة الانتاجية فى مواجهة الاحتياجات الداخلية ، ومن ثم زيادة حدة الاعتماد ، فى الأداء الدورى للاقتصاد القومى ، على هذه الأنواع من الدخول التى تعبر عن موقف ريعى .

وعليه تعكس السياسة الاقتصادية للدولة تأكيد موضوعى للاتجاه نحو دخول تعبر عن موقف ريعى للطبقة التى تسيطر على الدولة فى مصر حاليا :

— فاذا ما أخذنا عائد البترول . فلا شك أنه يمثل ريعا بالمعنى الفنى الاقتصادى . يضاف الى ذلك أن استخدامه أساسا كمورد مالى ، وعدم استخراجه فى بناء أساسى صناعى متكامل الحلقات التكنولوجية يخدم تحولا حقيقيا للاقتصاد المصرى فى اتجاه السيطرة على شروط تجدد انتاج ذاتى ، يعكس اتجاها ريعيا للدولة بمعنى كفرع دولة طبقة ذات طبيعة ريعية .

— أما تحويلات المصريين فى الخارج ، فانها تمثل ، من وجهة نظر من يعملون ، مقابلا لقوة العمل التى تباع فى خارج مصر . وهى على هذا النحو من قبيل الأجور والمرتبات . ولكن الصفة الريعية للطبقة الحاكمة تظهر فى اصرارها على سياسة تصدير القوة العاملة فى مقابل استفادتها ، مباشرة وغير مباشرة ، الاتجاه بعملات المصريين فى الخارج والاتجار فى هذه العملات) عن تحويلات هؤلاء العاملين ، رغم ما أصبح يقينا كأثر ضار على القدرة الانتاجية فى الداخل بالاضافة الى ما ينتجه ذلك من أنماط استهلاكية لا تتفق والقدرات الحقيقية للمجتمع المصرى وما تسببه من مشكلات اجتماعية ومشكلات تتعلق بنظام القيم فى المجتمع المصرى .

ـ اما دخل قناة السويس ودخل السياحة فيبرز فيهما **ريع الموقع** . فرغم أن رسم المرور فى القناة يتمثل جزئيا فى مقابل لخدمة تؤدى للسفن العابرة فهو يتمثل فى جزئه الآخر فى ريع للموقع ينتج عن موقع القناة فى خريطة شبكة النقل العالمى . وكذلك ما يدفعه السائح . فجزء منه فى مقابل الخدمة التى تؤدى له بواسطة هيئات السياحة . ولكن الجزء الآخر يعبر عن نوع من ريع الموقع une nente de side اما الموقع الجغرافى الذى يجعل المكان متميزا بشروط طبوجرافية ومناخية لا يجدها السائح فى بلده أو موقع تاريخى لا يتكرر فى أجزاء أخرى من العالم . واتجاه الحرص على زيادة الاعتماد على هذه الدخول يمثل ، فى غياب الانشغال بتطوير حقيقى لقوى الانتاج فى النشاط المادى الداخلى ، تعبيرا عن الاتجاه الريفى للدولة .

ـ فاذا أضفنا الى ذلك ما يوجد من نوع ريعى من البطالة المقبعة فى بعض الوظائف فى الادارة الحكومية وبعض شركات القطاع العام (وهو ريعى بقدر حصول من يشغلون هذه الوظائف على دخول لا تتفق مع مساهمتهم الحقيقية فى انتاج الناتج) وتزايد أهمية الاستخدام الريعى للمدخرات الفردية باتجاه تفضيل المدخرات الخاصة المحلية نحو اقراض الحكومة ، أى تفضيل الفائدة كنوع من الدخل ، وهو اتجاه ريعى .

وكذلك تفضيل العيش على فائدة الودائع ، وخاصة من العملات الأجنبية . وهو تفضيل يمارسه كذلك الجهاز المصرفى « الانفتاحى » عن طريق توظيف أمواله فى مقابل الفائدة التى يحصل عليها من ايداعاته فى الخارج . اضافة هذين الاتجاهين يعزز من فرضية الاتجاه الريعى للسياسة الاقتصادية السائدة فى الابتعاد عن كل ما هو انتاجى والاعتماد على الدخول التى تفيد منها الطبعة الريعية افادة مباشرة .

هذه الدخول تزيد من تبعية الاقتصاد المصرى بتفريغة من العناصر الديناميكية فى قوته العاملة وتزيد من طغيان النشاط الاستخراجى على حساب النشاط الانتاجى المتجدد فى الصناعة والزراعة ، ومن ثم عربدة رأس المال التجارى الذى يستبيح كل الحرمات فى سبيل الربح السريع فى مجال النشاط الغالب : التجارة الخارجية والتجارة الداخلية . وبهذا تؤكد الطبيعة الريعية للسياسة الاقتصادية الافتقاد المتزايد للسيطرة على شروط تجدد الانتاج فى الداخل .

ـ تجدد انتاج القوة العاملة ، بالاعتماد المتزايد على المواد الغذائية المستوردة .

ـ تجدد انتاج السلع التصديرية بالاعتماد المتزايد على وسائل الانتاج المستوردة للانتاج الزراعى ، وبالانتقال من القطن الى البترول تفقد السيطرة الفنية للقوة العاملة المصرية على الانتاج ، اذ بينما تسيطر هذه القوة فنيا على انتاج القطن لا تسيطر على استخراج البترول ، خاصة فى ظل تعاقدات تقوم بمقتضاها الشركات الأجنبية بالكشف عنه واستخراجه .

ـ الاعتماد المتزايد على الخارج فى استيراد السلع الصناعية الانتاجية والاستهلاكية اعتمادا يعكس تهديدا بتصفية بعض البناء الصناعى الذى بدأ يقوم فى الاقتصاد المصرى منذ الحرب العالمية الأولى .

ـ ما يتضمنه كل ذلك من تبعية تكنولوجيـة واسـتمرار الاغتراب التكنولوجى للقوة العاملة المصرية .

ـ الاعتماد المـالى المتبلور فى المديونية الخارجية ، سبيل استنزاف جزء من الفائض ، وهو نوع من المديونية يرتبط به كل تاريخ التخلف الاقتصادى والاجتماعى لمصر . وتجسم فى صورته الراهنة ما يؤدى اليه الاتجاه الريعى للدولة من تعميق للتخلف .

. . .

هذا الاتجاه الريعى الذى تعكسه السياسات الاقتصادية الجارية للدولة يعنى أن الطبقة الحاكمة لم تعد تنشغل بالقيام بأى دور انتاجى فى حيـاة المجتمع الا بالقدر اللازم لتجدد الوضع الذى يضمن استمرار سيطرتها . والأمر هنا يتعلق ، اذا ما نظرنا الى الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة ، بدولة رأس المـال المحلى بعد أن تخلى فى مجموعة كقوة اجتمـاعية ، عن كل دور منتج وقبل الوساطة لرأس المـال الأجنبى وتركزت اهتماماته حول حصوله على الفائض من دخول تعتمد جميعها على رأس المال الدولى . فالأمر يتعلق بكل الطبقة وليس بمجرد شريحة منها يطلق عليهـا البعض **« القطاعات الطفيلية التى توجد على هامش العملية الانتاجية »** . الاقتصار على هذه « القطاعات الطفيلية » يوقعنا فى مصيدة احدى جوانب الأيديولوجية المضللة التى تسود الفكر السياسى المصرى : أيديولوجية تبرئة الطبقـة المسيطرة على وسائل الانتاج فى الزراعة وفى الصناعة وفى القطاع المـالى وفئتها النشطة الممارسة للسلطة ، من مسئوليتهـا عن تعميق التخـلف وكفها عن القيام بأى دور انتاجى يذكر . وذلك عن طريق اظهارها كطبقـة بريئة تقع هى الأخرى ضحية بعض الفئات الطفيلية . الواقع أن النظـرة التاريخية المدققة تبين أن الطبقة ، كل الطبقة ، أصبحت ريعيـة وتخلت عن كل دور انتاجى واكتفت بالوساطة على كل المستويات ، مصبحة بذلك معوقا لتطور قوى الانتاج على النحو الذى يمكن ، فى الاطار التنظيمى السليم، من الخروج حقيقة من عملية التخلف الاقتصادى والاجتماعى عن طريق بنـاء ما يلزم لتحقيق شروط تجدد انتاج ذاتى يضمن للمجتمع المصرى اشـباع الحاجات الاجتماعية لغالبية أفراده فى تطور هذه الحاجات عبر الزمن .